تجسير الفجوة بين التعليم الثانوي والتعليم الجامعي في اليمن

د/ عبد الكريم حسان قائد أسعد

أستاذ الأصول والإدارة التربوية

المشارك كلية التربية – جامعة تعز

ملخص البحث:

هدف البحث الحالي إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي :

ما الاستراتيجيات المقترحة لتجسير الفجوة بين التعليم الثانوي والتعليم الجامعي في اليمن ؟

وقبل الوصول إلى هذه الاستراتيجيات المقترحة تم التمهيد لها بالإجابة عن التساؤلات التالية :

١. ما واقع التعليم الثانوي في اليمن ؟

٢. ما واقع التعليم الجامعي في اليمن ؟

٣. ما القضايا النظرية والتطبيقية المتعلقة بالفجوة بين التعليمين الثانوي والجامعي ؟

استخدم البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي على إطلاقه ، ولكنه لم يستخدم الوصف أو المنهج الوصفي بالمعنى التقريري الذي يعرض للموضوعات عرضا إخباريا ، بلا تعليل أو تفسير، واستخدم التحليل في صلته بالتركيب وفي صلتهما معا ببقية العمليات الذهنية مثل: التجريد والتعميم، كانت نتائج البحث في ثلاثة مجالات إستراتيجية: بنيوية – تنظيمية ، و أكاديمية – تربوية، واجتماعية - مالية، وقد بلغت الاستراتيجيات المقترحة (٢٥) إستراتيجية مرفقة بمضامين وآليات تنفيذها .

Abstract:

The present research aimed at the answering the main following question :

What are the suggested strategies for bridging the gap between the secondary education and the university education in Yemen ?

Before reaching these suggested strategies it had been necessary to introduce to them through answering the following questions :

What is the status quo of secondary education in Yemen ?

What is the status quo of university education in Yemen ?

What are the theoretical and practical issues related to the gap between the secondary education and the university education ?

The present research used the analytic descriptive methodology in all , but it did not use the description or the descriptive methodology which presents topics without explanation or interpretation . Also , it used analysis in its relation to synthesis and the relation of both analysis and synthesis to the other intellectual processes as abstraction and generalization .

The results of the present research were presented in three strategic domains : structural – organsational , educational – academic and social – financial . the suggested strategies number was (٢٥) accompanied with its implications and implantation mechanisms .

الإطـار الـعـام

مقدمة:

حتى لا يكون التعليم الثانوي في اليمن (ثانويا)، أي (ملحقا)، أو (شيئا ثانويا)، أو (كماليا)، أو(إضافيا)، غير وظيفي . كما تهكمت مجلة تربوية عربية ذائعة الصيت : (المعرفة) وجعلت من المفهوم التهكمي الساخر عنوانا بارزا على غلاف عددها (السابع والعشرين بعد المائة ، ٢٠٠٥). وحتى لا تكون الثانوية العامة (معاناة عامة) كما استمرأت المجلة نفسها تكرار أسلوبها التهكمي حول التعليم الثانوي في عددها (الرابع والخمسين بعد المائة ، ٢٠٠٨). وحتى تستمر المحاولات والتجارب الجديدة لتطوير التعليم الثانوي، وهو ما اعتمدته المجلة نفسها بعد أن خفت حدة نبرتها التهكمية في عنوان بارز على غلاف عددها (السبعين بعد المائة، ٢٠٠٩). وحتى لا يكون التعليم العالي ومرادفه التعليم الجامعي تعليما(عاليا) أي بعيد المنال ، وضرباً من المحال ، وما لا يمكن أن يطال، وبخاصة بعد أن لم تعد الدعوة التي أطلقها (Roderick & Stephns , ١٩٧٩ : Passim) حول ضرورة أن يكون" التعليم العالي للجميع " من بنات الخيال، حيث وقد صدر الإعلان العالمي الخاص بالتعليم العالي للقرن الواحد والعشرين (اليونسكو، ١٩٩٨) الذي يتبنى هذا الاتجاه إلى حد كبير. لكل هذا، يأتي الاهتمام بكل من التعليم الثانوي والتعليم الجامعي، علاوة على ما يقدمانه في مضامير التعليم وفي مضامير التنمية .

ليس جديدا أو كشفا أن يقال أن التعليم الثانوي قديم في التعليم الذي ظهر في الحضارات القديمة الفرعونية والإغريقية والرومانية. وقد ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٦٣٥م وظهرت أول مدرسة ثانوية عامة أمريكية عام ١٨٢١ (جاد، ١٩٩٨: ٨ -٩). ويتتبع مفهوم التعليم الثانوي وأهميته في توصيات المؤتمر الدولي للتربية يظهر الاهتمام بهذا التعليم في التوصية الثانية(٢)عام ١٩٣٤ الخاصة بـ " الالتحاق بالمدارس الثانوية "، ولم يسبق الاهتمام به إلا توصية واحدة في نفس العام حول التعليم الإلزامي. ثم تتابع الاهتمام وكان بارزا بنفس الدرجة في التوصية التاسعة عشرة (١٩) عام ١٩٤٦الخاصة بـ" تكافؤ الفرص في التعليم الثانوي " – ٣ : ١٩٧٩ , Unesco) (٥١ – ٥٠ , ٤ . وقد تعددت الاهتمامات بالتعليم الثانوي في التوصيات الصادرة عن هذا المؤتمر في موضع أو آخر ، إلا أن الاهتمام عاد بقوة في التوصية الخامسة والسبعين(٧٥)عام ١٩٨٦ (١٩٨٦ , Unesco). وإذا كان التعليم الثانوي هو الذي يمد التعليم العالي والجامعي بمخرجاته ، وهذه أهمية من أهمياته المتعددة في مضامير التعليم، فإنه لا مجال لإنكار دور

هذا النوع من التعليم في مضامير التنمية حيث يمد سوق العمل بالعديد من الكوادر المدربة والأيدي العاملة منذ نشأته وحتى اليوم .

وفيما يخص التعليم الجامعي ، فإنه ليس حديث العهد . وإذا كان البعض يؤكدون على أنه نتاج للعصور الوسطى الأوربية (عاشور، ١٩٨٦: ٣٤٣، ويوسف، ١٩٨٤ : ٢١ وما بعدها ، وهاسكنز، ١٩٨٤ : ٢٣٧)، فإن (العقاد، د .ت: ١٤٣ – ١٤٧) يؤكد أن " الجامعة أقدم من اسمها في التاريخ ". وللتعليم الجامعي أهميته في مضامير التعليم ، إذ إن الوظيفة الأولى التي كانت سببا في وجوده ونشأته واستمراره هي وظيفة التعليم . وعلى الرغم من أهمية هذه الوظيفة في مجال التعليم والتنمية ، فإن مجال التنمية قد قامت به وظيفتان أخريان للتعليم الجامعي هما: وظيفة البحث، ووظيفة خدمة المجتمع .

هذه هي أهمية التعليمين الثانوي والجامعي ومدى الاهتمام بهما ووظائفهما، ولكن التعليمين يعانيان، كل من جهته ووفقا لطبيعته، أزمة تحد من فعاليتهما وتعترضهما في سبيل الوفاء بغاياتهما، تلك الأزمة ما يمكن أن يطلق عليها " الفجوة بين التعليم الثانوي والتعليم الجامعي". وهذه الفجوة قديمة ومستمرة ومتفاقمة، وإن قلصت من حجمها بلدان بحكم تقدمها وإمكانياتها، فإنها مستفحلة في بلدان أخرى بحكم درجة تحضرها وشح إمكانياتها .

ولن يستنكف اليمن أن يضع نفسه في عداد البلدان التي استفحلت فيها الفجوة بين التعليم الثانوي والتعليم الجامعي بحكم درجة تحضره المتواضعة وإمكانياته الشحيحة. وللفجوة بين التعليم الثانوي والتعليم الجامعي مظاهر متعددة متأصلة في صميم النوعين من التعليم متمثلة في ثنائيات كثيرة منها ، ثنائيات: الذكور/ الإناث، والحضر/ الريف ، والنظري/ العملي، والكم / الكيف، والعلمي / الأدبي، والعام / الفني إلخ . والمشكلة ليست في كينونة الثنائيات؛ لأنها أمر جوهري في أنطولوجية التربية مثلما هي أمر أنطولوجي في تركيبة الوجود، ولكن المشكلة متأتية من التأحد والتغليب لشطر محدد من شطري الثنائية كما هو الحال مع تغليب الشطر الأول وتسييده على الشطر الثاني في جميع الثنائيات المذكورة أعلاه .

ويجد المدقق في إطاري التعليم الثانوي والتعليم الجامعي ومشكلاتهما في اليمن العديد من الشواهد على وجود الفجوة وقدمها واستمرارها وتفاقمها، وتأكيدا وتوضيحا لبعض مظاهر الفجوة في اليمن ما أوردته منظمة (اليونسكو، ٢٠٠٩ : ٤٦ ، ٤٨) حول ضعف التكافؤ بين سكان الحضر الذين يحصلون على فرص في التعليم الجامعي بأكثر من ستة أضعاف الفرص المتاحة لسكان الريف، وزيادة الضغط على مؤسسات التعليم العالي حيث لا تستطيع الجامعات الحكومية استيعاب إلا حوالي ٣٠ ٪ من الطلبة المسجلين في الصف الثالث الثانوي. ومثال آخر يورده (البنك الدولي، ٢٠٠٣: ٥٣، ٥٤، ٦١)

للفجوة بين الذكور والإناث في التعليم الثانوي، إذ تبلغ نسبة الالتحاق ٩٠ ٪ للذكور و ٣٤ ٪ للإناث، ولا تبلغ نسبة الالتحاق بالتعليم العالي للإناث سوى ١٪ من السن المناسبة مقابل ٧ ٪ للذكور. وفي الجوانب النوعية لن تكون مؤشرات الفجوة ، بأي حال من الأحوال، أفضل منها في الجانب الكمي .

ومع أن الاهتمام بتجسير أو ردم الفجوة بين التعليمين الثانوي والجامعي أمر شائع أو منوالي في أدبيات التربية وفي ممارسات كثير من الدول، إلا أن هذه الاهتمامات تأتي، في كثير من الأحيان، ضمن معالجات إصلاحية شاملة في سياق النظم التربوية. وفي السياق التربوي يتوالى الاهتمام بمواجهة الفجوة بين التعليمين، ولكن التوصيف الأكاديمي المباشر لذكر الفجوة بين التعليم الثانوي والتعليم العالي من ناحية وسوق العمل من ناحية أخرى لم يظهر إلا في دراسة واحدة أجريت في سلطنة عمان من قبل (Al Barwani , n.d) . أما في اليمن فلم يسبق للباحث أن اطلع على اهتمام أكاديمي في هذا الشأن .

مشكلة البحث

لما كانت شواهد الفجوة مما لا يمكن إغفاله ، ولما كانت مما لم يتم ، أيضا ، تناوله على نحو أكاديمي مستقل، ولما كانت مواجهة الفجوة أمراً تفرضه الضرورة التربوية في إصلاح نظام التعليم برمته ، فإن البحث الحالي يتوخى – بقدر الإمكان – التصدي لدراسة الفجوة بين التعليم الثانوي والتعليم الجامعي - كمشكلة لا تحتمل تأجيل تناولها - من خلال استراتيجيات مقترحة لمواجهتها. ويمكن صياغة موضوع البحث بعد تحديد مشكلته ، أعلاه، في السؤال الرئيس التالي :

ما الاستراتيجيات المقترحة لتجسير الفجوة بين التعليم الثانوي والتعليم الجامعي في اليمن ؟

وقبل الوصول إلى هذه الاستراتيجيات المقترحة، لا بد من التمهيد لها بخلفية علمية ترتكز عليها، وحجة منطقية تبررها وتبرز الحاجة إليها. ويأتي هذا التمهيد العلمي المنطقي في الإجابة عن الأسئلة الفرعية المتصلة بالسؤال الرئيس . والأسئلة هي :

١. ما واقع التعليم الثانوي في اليمن ؟
٢. ما واقع التعليم الجامعي في اليمن ؟
٣. ما القضايا النظرية والتطبيقية المتعلقة بالفجوة بين التعليمين الثانوي والجامعي ؟

أهداف البحث

في معرض الهدف الشامل الذي يتوخاه هذا البحث من متلقيه بالقراءة ، سواء كان مهتما أكاديميا أو مسؤولا تنفيذيا، فإن الفوائد والمنافع المتراكمة كثيرة في هذا المجال بدءاً مما يوفره البحث من أشكال الأداء التعليمي والبحثي الذي يتضمنه أي بحث يتم

إجراؤه مهما كان نوعه ما دامت شروط إمكانه وإمكان القيام به، وانتهاء بما خلص إليه البحث من استراتيجيات لتجسير الفجوة بين التعليم الثانوي والتعليم الجامعي، وهو ما يتداخل مع الأهمية التي تعطى للبحث .

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، وعلى مستوى آخر للأهداف المباشرة فإن البحث يتدرج في الإجابة عن تساؤلات البحث وصولا إلى تقديم الاستراتيجيات كهدف أخير.

مجال البحث أو حدوده

اقتصر البحث الحالي في مجاله الموضوعي والجغرافي على استراتيجيات مقترحة لتجسير الفجوة بين التعليم الثانوي والجامعي في اليمن .

أهمية البحث

لا خلاف على أهمية أي من التعليمين الثانوي والجامعي في منظومة التعليم الكلية، والاهتمام بالتعليمين وردم الفجوة المتسعة بينهما أمر بالغ الأهمية بما يقدمه هذا الاهتمام في تصحيحٍ لمسار التعليمين كليهما، ولما كان البحث الحالي محاولة في هذا التوجه لتجسير الفجوة، فإنه يكتسب أهميته من أهمية هذا التوجه ومن أهمية وموقع التعليمين الثانوي والجامعي في هيكل النظام التعليمي وأهمية مخرجاتهما للتنمية الاجتماعية الشاملة .

منهج البحث

يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي على إطلاقه . ويستخدم الوصف أو المنهج الوصفي بالمعنى التقريري الذي يعرض لموضوع البحث عرضا إخباريا، بلا تعليل ، أو تفسير (الأنصاري، ٢٠٠٢ : ٦٦) . أما استخدام التحليل، فيأتي في هذا البحث بمعنى أن " التحليل هو أسلوب في دراسة الموضوعات ، يسمح بفرز أجزاء معينة من الكل ودراستها على حدة . وبما أن هذه الأجزاء تنتزع من روابطها العامة من تفاعلها مع باقي الأجزاء ومع الكل عامة، فإن التحديدات، التي يخلص إليها هنا ، تكون مجردة، ناقصة ووحيدة الجانب، ولكن التحليل مرحلة ضرورية على طريق معرفة الكل، فهو يوفر إمكانية دراسة أجزاء منفردة من الكل، والكشف عن العلاقات العامة لكافة الأجزاء ، فيتم، بذلك، الوقوف على خصوصيات ظهور وتطور الكل المدروس، وبما أن الموضوع المعقد والمتطور لا يرد إلى مجموع أجزائه ، فإن استعادته ذهنيا بكل غنى روابطه تتطلب استعمال طريقة أخرى ، هي التركيب ، فبالتركيب يستعاد الكل في الذهن في صورة جملة ، لها تحديداتها وعلاقاتها العديدة ، يستعاد كلا عيانيا، وهنا ينبغي الأخذ بالحسبان أن التحليل والتركيب ليسا مرحلتين من مراحل المعرفة، مستقلتين ومعزولتين إحداهما عن الأخرى ، ففي كل درجة منها يتمان معا ، في وحدة عضوية، فيعكسان ارتباط الكل والجزء، ولا يمكن لتطبيقهما أن

يكون مثمرا إذا استخدما أحدهما بدون الآخر . ففي مرحلة التحليل نفرز في الموضوعات الصفات، التي تجعل منه جزءا من الكل، وذلك استنادا إلى التصور التركيبي، الأولي والتمهيدي، عن الكل، أما في مرحلة التركيب فنعي الكل مؤلفا من أجزاء ، مترابطة على نحو معين . وبفضل ذلك يتم التحليل، في مجرى المعرفة ، من خلال التركيب ، ويتم التركيب من خلال التحليل . والتحليل والتركيب وثيقا الصلة بباقي العمليات الذهنية ، مثل التجريد والتعميم ، الخ " (دار التقدم ، ١٩٨٦ : ١١٥ – ١١٦) .

مصطلحات البحث

تجسير الفجوة: يقصد بتجسير الفجوة بين كيانين إيجاد الصلة المناسبة لما انقطع بين معطيات محددة في أحدهما ومتطلبات محددة في الكيان الآخر بما يكفل التلاؤم والتلاقي بين الكيانين لتحقيق غاية نهائية مرغوبة. وفي السياق الراهن يقصد بتجسير الفجوة بين التعليمين الثانوي والجامعي إزالة أو تقليص حالة عدم الانسجام والاتساق بين معطيات التعليم الثانوي الكمية والنوعية ومتطلبات التعليم الجامعي الكمية والنوعية سعيا إلى تحقيق كفاية كمية وكفاءة نوعية تلبيان أهداف هذين النوعين من التعليم في إطار الهدف العام للنظام التعليمي برمته .

الإستراتيجية : تفهم الإستراتيجية في هذا السياق أنها المدخل أو المقاربة ذات المستوى العالي تجاه قضية مخططة للوصول إلى تجسير الفجوة (٥ : Rushkliiffe Borough Council , ٢٠٠٥).

بنية البحث

- الإطار العام للبحث، ويتضمن مقدمة ، مشكلة البحث ، أهداف البحث ، مجال البحث أو حدوده ، أهمية البحث ، منهج البحث ، مصطلحات البحث ، بنية البحث .
- التعليم الثانوي ومشكلاته .
- التعليم الجامعي ومشكلاته .
- القضايا النظرية والتطبيقية المتعلقة بالفجوة بين التعليمين الثانوي والجامعي .
- استراتيجيات تجسير الفجوة .
- خاتمة.

التعليم الثانوي ومشكلاته

أولا : مفهوم التعليم الثانوي وأهميته:-

رغم كثرة التعريفات الاصطلاحية للتعليم الثانوي (٢٧٣ : ٩٨١ , Rowntree ، وبدوي ، ١٩٨٠ : ٢٣٤، والتعريفات على الشبكة)، فإن مضامين هذه التعريفات تشير إلى أن التعليم الثانوي متسم بأنه :

١. مرحلة من مراحل نظام التعليم .
٢. يلي التعليم الابتدائي أو الإعدادي ويسبق التعليم العالي والجامعي .
٣. إلزامي أحيانا وغير إلزامي في بعض الأحيان .
٤. يمكن أن يكون أكاديميا عاما أو مهنيا .
٥. متعدد الصيغ والأشكال .

والتعليم الثانوي ، بمفهوم الوسط الأرسطي ، نقطة بين مدين: أولهما التعليم الابتدائي أو الأساسي والثاني التعليم العالي والجامعي . وإذا كانت علاقته بالمدى الأول (التعليم الابتدائي أو الأساسي) قد ظهرت فيما اتخذه التعليم الثانوي من توسيع لمفهوم التعليم العام الذي ينمي المعارف والقدرات والاتجاهات بما يتفق والحاجات الاجتماعية (بدوي ، ١٩٨٠ : ١٣٨) وفيما يتجه إليه التعليم الثانوي من إلغاء التشعيب واعتماد للإلزام (عبد الموجود ، ١٩٩٧ : ١٥٤)، فإن علاقة التعليم الثانوي بالتعليم العالي أو الجامعي علاقة قديمة ارتبطت بفكرة الجامعة عند نشأتها في العصور الوسطى وما كان لكل من الجامعة ومثلها التعليم الثانوي من ارتباط بالنزعة المثالية المفرقة بين ما هو عقلي معرفي ، وما هو مادي عملي ، أو بين إعمال الفكر والتأمل ، وإعمال اليد والعضلات (هاسكنز ، ١٩٨٤ : ٢٣٧ ، وجاد ، ١٩٩٨ : ١١) .

ولقد أضحى التعليم الثانوي، اعتمادا على العلاقات السابقة بما يدنوه ويعلوه من مراحل التعليم ، نقطة تحول في الحياة بتعبير (ديلور ، ١٩٩٩ : ١٠٩)؛ لأنه، وكما هو وسط بين مراحل التعليم ، فإنه أيضا مِفصل هام في مفاصل الحياة بانتقال المرء من خلاله إلى حياة جديدة يبدأ معها مرحلة من تحمل المسؤولية ورسم مسارات المستقبل . وهنا ، لا بد من التعرف على أهمية هذه المرحلة من التعليم في جوانبها المتعددة وكيف وظّفت هذا التعليم وحددت أهدافه .

للتعليم الثانوي أهمية كبيرة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية (المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي وسياسات القبول بالتعليم العالي، ٢٠٠٨: ٨- ١٠) ، ففي الجانب الاقتصادي، أكدت دراسات تقرير البنك الدولي عن التعليم الثانوي أن الاستثمار في التعليم الثانوي ذا مردود عال على الفرد والمجتمع، وأن النمو الاقتصادي مرتبط

إيجابيا بالنمو في التعليم الثانوي، وأن للتعليم الثانوي تأثير كبير على درجة التعامل بكفاءة مع الأدوات المرتبطة بانتشار التكنولوجيا من خلال تسليح طلبة الثانوية بمهارات التعامل مع التكنولوجيا. هذا في الجانب الاقتصادي، ويرتبط به الجانب التكنولوجي الذي يوفر التعليم الثانوي المهارات المطلوبة للتوسع فيه. كما أنه يمكّن من توفير مناخ جاذب للاستثمارات العالمية المرتبطة بالتكنولوجيا المتقدمة. وقد أثبت التوسع في التعليم الثانوي في دول شرق آسيا (النمور الآسيوية)ودول أمريكا اللاتينية حجما هائلا في انتشار الحاسوب لا يمكن تفسيره إلا بحجم التجارة الكبير بين هذه الدول والدول الصناعية الكبرى . أما في مجال تحقيق العدالة الاجتماعية، فإن للتوسع في التعليم الثانوي أثر في توسيع قاعدة استفادة الشرائح الفقيرة في المجتمع بزيادة العدد من المتعلمين في هذه الشرائح وتحسن أحوالها .

هذا بعض مما يتصل بأهمية التعليم الثانوي، ويزداد فهم أهميته بمعرفة وظائفه وأهدافه. ولا ريب أن بين الوظائف والأهداف ارتباطٌ يجعل من الصعب، أحيانا، التفريق بين كليهما ، إلا أن الوظائف، على الدوام ، سابقة على الأهداف وإن كانت الأهداف مستندة ومستمدة من الوظائف. وهنا، لا بد من الإشارة إلى العلاقة بين ما عرض من أهمية للتعليم الثانوي من جوانب متعددة وما يقوم به هذا التعليم من وظائف. وتتمحور وظائف التعليم الثانوي حول تنمية الشخصية، والإعداد للحياة ، والإعداد لدخول الجامعة ، ولهذه الوظائف تجليات فيما أفرزته الثورة العلمية والتكنولوجية من أنشطة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية جعلت من هذه الأنشطة مسميات وظائف ليست بعيدة عن الوظائف السابقة المتعارف عليها، وفي ظل هذه الوظائف جاءت الأهداف المتنوعة والمتعددة والتفصيلية كما تعبر عنها السياقات الخاصة بكل دولة أو نظام تعليمي على حدة (Malkova , ١٩٨٧ : ٢٣ – ٢٨) .

واستخلاصا مما سبق حول الأهمية والوظائف والأهداف من مستوى تجريدي يمكن إيراد ما جاء لدى (قمبر ، ٢٠٠١ : ١١٣) تحت ما سماه المنظومات الهدفية للتعليم الثانوي ، إذ يرى أن التعليم الثانوي يستهدف غايتين كبيرتين جامعتين ، هما :

١. تمكين التلاميذ الذين أكملوا التعليم الأساسي من مواصلة تطوير شخصيتهم الجسمية والعقلية والنفسية والخلقية والروحية، وذلك من خلال تعليم أكثر عمقا وتنوعا للمواد الدراسية العلمية والدينية والأدبية والفنية والتطبيقية، والتي تكون جذعا دراسيا مشتركا لكل المتعلمين، بالإضافة إلى تعلم اللغات الأجنبية الضرورية للتكوين العلمي والانفتاح الثقافي .
٢. الاستجابة لمتطلبات المتعلمين التخصصية تبعا لميولهم وقدراتهم التي يتوجهون بها إلى شعب أو دراسات علمية/ رياضية، أو أدبية لغوية، تقنية/ مهنية، بما يؤدي

إلى إحكام الربط بين التعليم والتنمية، وتوفير الحرفيين المهرة وتقنيي الأطر المتوسطة المزودين بالكفاءات والقيم الايجابية الضرورية لازدهار وتقدم البلاد اقتصاديا واجتماعيا، أو بما يمهد لمواصلة التعلم على مستويات جامعية أو عليا، في مجالاتها المختلفة.

وفي السياق اليمني، ومن الناحية الرسمية يمكن النظر إلى التعليم الثانوي في مفهومه ووظائفه وأهدافه من خلال ما ورد عنه في أهم وثيقة تربوية هي(القانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٢) :

مادة (١٩) : التعليم الثانوي العام يتيح للتلاميذ الذين حصلوا على شهادة المرحلة الأساسية الموحدة متابعة تنمية معارفهم ومهاراتهم العلمية والأدبية وتستغرق مرحلة الثانوية بقسميها العلمي والأدبي ثلاث سنوات .

مادة (٢٠) : التعليم الثانوي التخصصي يتيح للتلاميذ الذين حصلوا على شهادة المرحلة الأساسية الموحدة متابعة تنمية معارفهم العلمية والتخصصية وتستغرق الثانوية التخصصية ثلاث سنوات يستطيع التلاميذ بعد تخرجهم منها إما الدخول إلى سوق العمل مباشرة أو مباشرة تعليمهم الذاتي ويفتح أمامهم مجالات عديدة للاختيار في ضوء قدراتهم واستعدادهم وميولهم وفي ضوء التوجيه التربوي لهذه الاختيارات .

مادة (٢١) : يهدف التعليم الثانوي إلى اكتساب التلاميذ القدرات التالية :

أ. فهم العقيدة الإسلامية وأحكامها وقيمها والتعامل والسلوك بموجبها، والتزود بقدر كاف من المعلومات عن الثقافة والحضارة العربية والإسلامية .

ب. إجادة اللغة العربية كتابة ونطقا واستخدامها في توسيع ثقافته الأدبية والعلمية والتعبير عن أفكاره بوضوح مع مراعاة مقومات البناء اللغوي الصحيح وكذلك إجادة قراءة ، وكتابة لغة أجنبية واحدة على الأقل .

ج. الوعي بقضايا شعبه ووطنه اليمني وأمته العربية والإسلامية وضرورة العمل من أجل التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي في الوطن اليمني وأداء واجباته والتمسك بحقوقه والدفاع حقوق الآخرين والعمل بروح الفريق الواحد والوعي بأسس الديمقراطية وممارستها والوعي بقضايا أمته ومشكلاتها وفهم القضايا والمشكلات الدولية مع إدراك أهمية السلام العالمي والتفاهم والتعاون بين الشعوب .

د. المهارات العقلية واليدوية الأساسية للمهن الفنية الحديثة واستقصاء مصادر المعلومات ومعرفة عمليات جمعها والاستفادة منها واستيعاب الحقائق العلمية المتجددة مع تطبيقاتها وفهم واستخدام العلاقات والمفاهيم الرياضية وتنمية وتطوير نفسه بالتعليم الذاتي المستمر .

ه. فهم وتطبيق القواعد الصحية والحرص على نظافة البيئة وحمايتها وحسن استثمار الوقت وممارسة الهوايات المختلفة المفيدة وتطويرها (وزارة التربية والتعليم . القانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٢ م بشأن القانون العام للتربية والتعليم) .

ثانيا : مشكلات التعليم الثانوي

يواجه التعليم الثانوي في اليمن مشكلات كثيرة ومتنوعة وفي أكثر من مجال . ومن أهم المجالات التي تبرز فيها المشكلات التي لا يجادل في وجودها أحد وتتكرر في كثير من الأدبيات المتصلة بشأن التعليم الثانوي(المجلس الأعلى، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧؛ أماكن متفرقة، والمركز اليمني ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٤ ؛ أماكن متفرقة، والصوفي والسياني، ٢٠٠٣ ؛ ١٩٧) ما يلي :

١. **مشكلات خاصة بالمبنى:**

أ. بعد المدارس الثانوية عن أماكن سكنى الطالبات وعدم توافرها في بعض الأماكن.

ب. عدم ملاءمة كثير من المدارس الثانوية الملحقة بالمدارس الأساسية للعمل التربوي.

ج. العجز في غرف المعامل والأنشطة التعليمية وضعف التجهيزات المعملية إن وجدت.

د. الكثافة الطلابية الكبيرة في كثير من المدارس وبخاصة في المدن على مستوى الصف والمدرسة.

ه. اشتراك المبنى للتعليم الأساسي والثانوي في بعض المدارس .

و. محدودية نطاق التوسع في المدارس الثانوية وبخاصة في الريف .

٢. **مشكلات خاصة بالمناهج:**

أ. محدودية البرامج الدراسية وضعف مواءمتها مع التطورات العلمية ومتطلبات الدراسة الجامعية وسوق العمل .

ب. غلبة الجوانب النظرية وعدم التركيز على طرق التفكير والبحث .

ج. التركيز على المعارف والمعلومات والحفظ والتذكر .

د. الاعتماد على الإلقاء والكتاب المدرسي والملخصات دون سواها .

ه. اغتراب المناهج عن البيئة المحيطة .

٣. **مشكلات خاصة بالمعلم:**

أ. النقص الكمي في بعض المناطق والمدارس والتخصصات والضعف النوعي الناجم عن القصور في الإعداد والتأهيل والتدريب .
ب. قلة العنصر النسائي وتركز الموجود منه في المدن الرئيسة .
ج. تعدد وتنوع المؤهلات التي يمتلكها المعلمون .
د. الافتقار إلى الخبرة في صياغة الأسئلة وبناء الاختبارات وفقا للأساليب الحديثة في التقويم المدرسي .

٤. **مشكلات خاصة بالإدارة المدرسية:**

أ. الضعف النوعي الناجم عن سوء الاختيار وتدني التأهيل وقلة التدريب .
ب. العجز في غرف الإدارة المدرسية والمعلمين .
ج. قصور التوجيه الفني .
د. عدم حصول كوادر الإدارة المدرسية على نفس الحقوق التي كفلها قانون المعلم للمعلمين.
ه. الإخلال بتطبيق مبدأ الثواب والعقاب واللوائح والقوانين مما يتيح الفرصة للمحسوبية في التعامل مع المدرسين وتقويم أدائهم .
و. القصور في البيئة المحيطة التي تعمل فيها الإدارة المدرسية .

٥. **مشكلات عامة:**

أ. ضخامة العاطلين من حملة الثانوية العامة .
ب. المخرجات المتدنية للتعليم الثانوي كما تظهره شكوى الجامعات .
ج. الاختلاط الذي يؤثر على التحاق الإناث بالتعليم الثانوي .
د. اقتصار التعليم الثانوي على إعداد الطلبة للالتحاق بالتعليم الجامعي فقط .
ه. اتساع فجوة النوع في الالتحاق بالتعليم الثانوي .
و. تدني الكفاءة الداخلية بارتفاع معدلات التسرب والإعادة .
ز. ضعف الشراكة بين المدرسة والمجتمعات المحلية .
ح. عجز بعض الأسر عن الإنفاق على أبنائها لمواصلة التعليم الثانوي .
ط. ارتفاع سن معظم الطلبة الملتحقين بالتعليم الثانوي نظرا لتأخر التحاقهم بالتعليم الأساسي أو لرسوبهم .
ي. الإقبال على القسم الأدبي لعدم توافر المدرسين والتجهيزات المطلوبة للتطبيقات العملية والمواد العلمية .
ك. غياب معايير وآلية موحدة للتقويم .

كانت هذه هي حال التعليم الثانوي، وكان أبرز ما فيها هي مشكلاته الكثيرة والمتنوعة ، القديمة والمستمرة والمتفاقمة، ويقود هذا إلى التساؤل عن حال التعليم الجامعي باعتباره الضفة التي يسعى التعليم الثانوي إلى العبور إليها بسهولة ويسر . فما حال التعليم الجامعي ؟

التعليم الجامعي ومشكلاته

أولا : مفهوم التعليم العالي – الجامعي وأهدافه:

ينبغي الأخذ في الحسبان، قبل الشروع في تناول التعليم الجامعي، أن تداخلا ما يلحظ دائما بين مفهومي التعليم الجامعي والتعليم العالي.ولإزالة هذا اللبس والتداخل يمكن فهم التعليم العالي على أنه " متضمن لجميع أنواع المؤسسات التربوية ذات المدى الواسع بعد المدرسة العادية " (Samford , ١٩٦٩ : ٧).أما التعليم الجامعي فيقصد به أو بالجامعة"أي مؤسسة للتعليم العالي حيث ينتظر أن يتم فيها أفضل شكل من البحث والتعليم وهي تمنح درجاتها مثل:الدرجة الأولى، والدرجات العليا" (الدبوس،٢٠٠٣: ١٠٨٧). والفرق بين المفهومين فرق بين عام هو التعليم العالي وخاص وهو التعليم الجامعي. وفي السياق اليمني لم يفرق القانون العام للتربية والتعليم، المشار إليه، أعلاه، في المادة (٢٦) بين التعليم العالي والتعليم الجامعي وعدّ "مرحلة التعليم الجامعي هي المرحلة التي يلتحق بها الحاصلون على شهادة الثانوية العامة أو التخصصية، أو الدبلوم التقني المتوسط بتفوق لمتابعة دراستهم التخصصية النظرية والتطبيقية ويحصلون في نهايتها على الشهادة الجامعية وفقا لنظم الجامعة". وفي القانون نفسه ، في المادة (٥٨) منه، على وجه التحديد، تعرف الجامعة بأنها" مؤسسة علمية تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهي مستقلة في أداء وظائفها العلمية والتربوية ". وتتعدد وظائف الجامعة الحديثة ومن أكثرها تداولا بين الأوساط الأكاديمية المهتمة بالشأن الجامعي :

١. إيجاد معلومات جديدة (وظيفة البحث) .
٢. تدريب عاملين مؤهلين تأهيلا عاليا (الوظيفة التربوية) .
٣. توفير الخدمات للمجتمع .
٤. الوظيفة الأخلاقية وهي تتضمن النقد الأخلاقي (أنطونيو ودياز ، ١٩٩٨ : ٣٦٧ – ٣٦٨)

ولهذه الوظائف جميعها وغيرها أصولها الفكرية في المفهوم الكانطي القائم على العقل ، والمفهوم الهمبولدي القائم على الثقافة ، والمفهوم التكنو – بيروقراطي القائم على التميز (Koutsouris , n.d : ١) .

وعلى مستوى إجرائي تأتي وظائف التعليم الجامعي في إسهامه " في إيجاد فرص وإمكانات تنموية "(قمبر ، ٢٠٠١ : ٣٣) وعائد مجتمعي " أهم ، في منظور التنمية ، من العائد الفردي بما لا يقاس" (فرجاني ، ٢٠٠١ : ١٣) . ولا يقتصر الأمر المتعلق بوظائف التعليم الجامعي على المستوى الإجرائي على البعد التنموي ذي الصيغة الاقتصادية أو الاجتماعية بل إن الأمر يتعدى ذلك إلى مسؤوليات هذا النوع من التعليم تجاه المستويات الأخرى من التعليم ، وهو ما أشارت إليه منظمة (٣٨ : ١٩٩٥ , Unesco) بضرورة " أن يلعب التعليم العالي دورا قياديا في تطوير نظام التعليم كله " وما أكده (البنك الدولي، ٢٠٠٣ : xxi) في أن يضطلع التعليم العالي بدور رئيس في دعم التعليمين الأساسي والثانوي، وفصل فيه (فيسوري ، ١٩٩٨ : ٣٤٨) حول استطاعة الجامعات تقديم مساهمة أساسية عن طريق المشاركة المباشرة في تدريب المعلمين وأنشطة تطويرهم وتحقيق تجديد في المناهج .

وفيما يتصل بقضية الفجوة بين التعليمين الثانوي والجامعي ناقش (المؤتمر العالمي للتعليم العالي ، ١٩٩٨) في أماكن متعددة من وثيقة العمل العلاقة بين التعليم الثانوي والجامعي والفجوة بينهما في عنصري الوثيقة الرئيسين : الجودة والملاءمة . ففيما يتعلق بالجودة تأتي مشكلة الحراك الأكاديمي وما يتعلق به من شروط ومعايير مسبقة للانتساب إلى التعليم العالي حرصا على جعل التعليم متاحا للجميع ضمن مقدرات كل شخص ومؤهلاته . وفي موضوع الجودة نفسه تأتي، أيضا ، مشكلة مستوى مؤهلات الطلبة ومدى تأهيلهم في المرحلة الثانوية. أما ما يخص الملاءمة أو المواءمة فتبدو المشكلة في قضية ربط التعليم العالي بالتعليم الثانوي وتطوير التعليم الثانوي ليتلاءم مع متطلبات التعليم العالي بما يحقق الإنصاف والإتاحة لفرص الالتحاق.

وفيما يتعلق بوظيفة التعليم الجامعي على المستوى اليمني جاء في المادة الخامسة من (قانون الجامعات اليمنية) :

١. إتاحة فرص الدراسة المتخصصة والمتعمقة للطلاب في ميادين المعرفة المختلفة تلبية لاحتياجات البلاد من التخصصات والفنيين والخبراء مع الاهتمام والتركيز على ما يلي :
   أ. رفع مستوى ونوعية الإعداد والتأهيل .
   ب. تكوين الثقافة العامة الهادفة إلى تنمية مقومات الشخصية الإسلامية الصحيحة والتكوين المعرفي والعلمي القويم .
   ج. ترسيخ الرؤية الإسلامية الصحيحة النابعة من آفاق المعرفة الإسلامية الشاملة وتصورها للكون والإنسان والحياة .
   د. تكوين التفكير العلمي الابتكاري والناقد .

ه. اكتساب المعارف والمهارات العلمية والتطبيقية اللازمة وتسخيرها لحل المشكلات بفعالية وكفاءة .

و. تدريس وتمكين الطلاب من أساليب وطرق إجراء البحوث العلمية وتطبيقها وتقويمها .

ز. تنمية المواهب والمهارات الايجابية نحو العمل بشكل عام مع التركيز على تنمية روح التعاون،والعمل الجماعي، والقيادة الفعالة، والشعور بالمسؤولية، والالتزام الأخلاقي.

ح. تنمية الاتجاهات الايجابية نحو العلوم والتكنولوجيا وتطوراتها المتسارعة، وكيفية الاستفادة من كل ذلك في تطوير وحل قضايا البيئة والمجتمع اليمني .

ط. تنمية الاتجاه الايجابي للطلاب لمفهوم التعلم الذاتي والمستمر مدى الحياة(وزارة الشؤون القانونية ، قانون الجامعات اليمنية لسنة ١٩٩٥ ، مادة (٥)) .

ثانيا : مشكلات التعليم الجامعي:

تتجلى مشكلات التعليم الجامعي في مفاصل كثيرة من مكوناته، ولعل أشدها وضوحا تلك المشكلات التي تظهر في وظائف هذا التعليم :

١. مشكلات خاصة بوظيفة التدريس:

أ. اعتماد أسلوب التدريس غير الملائم للعصر في توظيفه للمحاضرة وكتاب الأستاذ أو مذكراته كوسيلة للفهم .

ب. الاعتماد على الحفظ والتذكر الذي يقتل الإبداع ويكرس مبدأ التلقين .

ج. تقليدية المناهج واغترابها وضعف ترابطها البنائي والعلمي ، وعدم مواكبتها لاحتياجات الطالب الجامعي بعدم مجاراتها للانفجار المعرفي والتطبيقات التكنولوجية المعاصرة .

د. ضعف التوازن والتكامل والملاءمة بين المناهج الجامعية وبينها وبين المناهج الدراسية في المراحل الأدنى .

ه. عدم التوازن بين البرامج والتخصصات الإنسانية أو النظرية والعلمية أو التطبيقية(المخلافي ، ١٩٩٧: ١٥٩ – ١٦٠، والمركز اليمني، ٢٠٠١ : ١٤٧ ، و ٢٠٠٣ : ١٤٢ ، ١٤٥، و ٢٠٠٤ : ١٩٧ ،والمجلس الأعلى ، ٢٠٠٦ : ٥٨ ، وعلي وشرف ، ٢٠٠٥ : ١٦٢ ، والمخلافي ، ٢٠٠٦ : ٢٠٧ ، والشرعي ، ٢٠٠٢ : ٢١) .

٢. مشكلات خاصة بوظيفة البحث العلمي:

أ. ضعف البنية التحتية الماثل في النقص الكبير في إمكانيات مكتبات الجامعة ووسائل الاتصال والأجهزة وعدم استغلال شبكة المعلومات الدولية .

ب. ضعف الرعاية والاهتمام بالبحث وتمويله من قبل الدولة والمجتمع .

ج. التقليدية والتكرار والضعف .
د. عدم وجود خارطة بحثية تحدد الأولويات .
ه. العبء التدريسي الكبير لعضو هيئة التدريس(الأغبري ، ٢٠٠٤ : ١٢٣ ، ١٢٤ ، ومحمد ، ٢٠٠٤ : ٨٣ ، والمجلس الأعلى، ٢٠٠٦ : ٥٩ ، و ٢٠٠٧ : ٨٣ ، والمركز اليمني، ٢٠٠٣ : ١٤٧ ، ١٤٨، والمخلافي ، ١٩٩٧ : ١٤٨ – ١٤٩ ، والحاج ، ٢٠٠٠ : ٧٨) .

٣. مشكلات خاصة بوظيفة خدمة المجتمع:

غياب أو ضعف برامج واستراتيجيات وعلاقات التنسيق والتعاون والتبادل للاستشارات والبحوث والخدمات بين الجامعات اليمنية من ناحية والمؤسسات الاجتماعية والخدمية والإنتاجية في القطاعات التنموية العامة والخاصة من ناحية أخرى .

وهناك مشكلات أخرى كثيرة لا تخفى على الناظر في التعليم الجامعي، ومنها :

أ. التوسع الكبير في عدد مؤسسات التعليم الجامعي والحكومي .
ب. إغفال خطط التوسع لأولويات وبرامج الجامعات وتنظيمها وتدبير الموارد الكافية لها .
ج. تدني نوعية التعليم الجامعي ومخرجاته .
د. استنساخ الجامعات الناشئة من الجامعتين الأم (صنعاء وعدن) .
ه. تكرار البرامج والأقسام(المخلافي، ١٩٩٧ : ١٦٩، والعبيدي ، ٢٠٠٤ : ١٢٤، والشامي ، ٢٠٠٦ : ٦٧) .

وبعد كل هذا فليس بخاف أن التعليم الجامعي ذا قدرة استيعابية ضعيفة لا يتمكن معها من استيعاب مخرجات التعليم الثانوي، إذ لا يزيد عدد المستوعبين من مخرجات هذا التعليم، في أحسن الأحوال ، عن النصف .

وكما كان للتعليم الثانوي مشكلاته، فإن التعليم الجامعي ليس بمعزل عن مشكلات تخصه هو أيضا. وجدير بالذكر أن المشكلات التي يعاني منها كل من التعليم الثانوي والجامعي في اليمن ليست قاصرة على اليمن وحده، وإن كان لليمن خصوصيته في هذه المشكلات. ويعني هذا أن للتعليم الثانوي والجامعي مشكلات في سياقات عالمية أخرى، إن لم تكن متطابقة، بشكل كلي، مع مشكلات التعليم الثانوي والجامعي في اليمن فهي شبيهة بها من نحو أو آخر . ولكن كيف تم النظر إلى تجسير الفجوة بين التعليمين من منظور عالمي، وفي ظروف شبيهة بالظروف في اليمن ؟

القضايا النظرية والتطبيقية المتعلقة بالفجوة بين التعليمين الثانوي والجامعي

مع أن هناك مساحة من عدم الاتفاق حول المتنبئات بالالتحاق والنجاح في الجامعة وعواملهما، فإن مساحة الاتفاق أوسع بكثير من مساحة عدم الاتفاق. وقد رصد Gilbert (٣ - ٢ : ٢٠٠٠ ,) بعد تقص واسع المدى للأدبيات ذات العلاقة بالموضوع، أهم العوامل المؤثرة في هذا الجانب وهي :

١. الوضع الاقتصادي الاجتماعي .
٢. الوضع الثقافي .
٣. الوضع اللغوي .
٤. المناهج ومدى ملاءمتها لاحتياج الطلبة .
٥. النقص في المعلمين والإداريين الجيدين الإعداد والتأهيل والتدريب .
٦. الصراع الناجم عن قلة الفهم للفروق الثقافية بين ثقافة المنزل وثقافة المدرسة .
٧. نقص التمويل الكافي .
٨. الإعداد للجامعة .
٩. النظرة المتدنية للذات .
١٠. النقص في المعلمين المدربين في طرق تدريس العلوم .
١١. تحيز الاختبارات .
١٢. نقص الدافعية لدى كل من الطلبة والآباء .

وفي عرض أكثر اقتضابا مقارنة بالعرض السابق تقدم منظمة European) Molecular Biology Organization , ٢٠٠٦ : ١) أسبابا في هذا الموضوع مركزة في :

١. المقررات غير المتطابقة مع توقعات الطلبة .
٢. عدم اتفاق الطلبة مع توقعات المقررات التي تنقصها المهارات الحياتية والاجتماعية والقدرة على استعادة المعلومات والتعلم المستقل .
٣. عدم التحاق الطلبة بالجامعة لغرض الحصول على التأهيل الأكاديمي .

والتداخل بين الرؤيتين السابقتين واضح رغم ما بينهما من اختلاف في مدى الموضوعات المتناولة في كل منهما. وهناك رؤى أخرى كثيرة لكنها لا تعدو أن تكون توسيعا أو تضييقا لهذا الإطار الذي تم رسمه في هاتين الرؤيتين .

في هذا السياق حاول (٩ – ٧ : ٢٠٠٦ , Mckiernan) معالجة هذا الموضوع من مدخل ما يمكن أن نعرفه حول الإتاحة والنجاح في التعليم بعد الثانوي، وركز حول ما أسماه: أربع عقبات أساسية تحد من إتاحة هذا النوع من التعليم ثم نجاحه. وقد جعل من

هذه العقبات بطريقة أو أخرى ميسرات للإتاحة والنجاح إذا ما تم التغلب عليها. وهذه العقبات الأربع أو الميسرات هي :

١. الإعداد: ويقصد به الدوافع والمهارات الفردية ، بالإضافة إلى المنهج، ونوعية المعلم، ومدى جاهزية موارد التعليم المتوسط والثانوي.
٢. الوعي: ويقصد به المعلومات حول المتطلبات الأكاديمية ، ورسوم الدخول إلى الجامعة، وعملية تقديم الطلب إلى الجامعة، وموارد المساعدة المالية، ومجالات الدراسة، وجاهزية خدمات الدعم الاجتماعي والأكاديمي.
٣. القضايا المالية: وتعني المسؤولية المشتركة في توفير المدفوعات للجامعة بين الحكومة ومؤسسات التعليم العالي، والطلبة وأسرهم، والجمعيات الخيرية، ومؤسسات الأعمال .
٤. المسؤولية المؤسسية: والمقصود بها والخدمات الأكاديمية والجامعية والتطوير التربوي للبرامج الجامعية، ومناخ الحرم الجامعي الذي توفره الجامعات لتلبية الحاجات الطلابية.

وقريبا من هذا ما أورده (Martinez & Kloplt , ٢٠٠٥ : ٥) تحت مسمى أهم المتنبئات بالحضور في الجامعة وإكمال الدراسة فيها . وقد جاء تحت هذا المسمى :

١. الإعداد الأكاديمي .
٢. الدعم الاجتماعي .
٣. إتاحة المعلومات .
٤. المساهمة الأبوية والمعرفة حول الجامعة .
٥. المعونة المالية .

وفي سياق أوسع من هذا السياق يعرض البنك الدولي٢٠٠٨ , The World Bank) (١٢ – ٩ : لموضوع الانتقال بين المراحل التعليمية المختلفة ومنها المرحلتان الثانوية والجامعية، ويحدد العوامل الحرجة المؤثرة على الانتقال في أربعة عوامل هي :

١.التمويل .
٢.الجوانب المنزلية والأسرية .
٣.الجودة والمواءمة .
٤.الفجوة بين الحضر والريف .

أما (Kirst & Venezia , ٢٠٠١ : ٩٢) فقد ركزا على الجانب الأكاديمي فقط وعَدّا نقص أو انعدام التنسيق الأكاديمي بين المدارس الثانوية والجامعات هو السبب في اعتراض سبيل الانتقال أو التدفق الناجح بينهما ، وهو سبب تلاشي الفرصة التربوية للكثير من الطلبة. وعلى العكس من هذا التركيز جاء تركيز كل من : Jackson & Smith , ٢٠٠١) (٤ – ٣ على الجانب المالي، وعدّاه السبب الرئيس في هذا المجال .

ولقد لخص (٩ – ٧ : ٢٠٠٢ , John) نماذج الإتاحة في نموذجين اثنين هما :

النموذج الأول: وهو الأقدم ويركز على الجوانب المالية، ولا يعطي اهتماما كافيا للإعداد الأكاديمي.

النموذج الثاني: وهو النموذج الأحدث، ويركز على دور الإعداد الأكاديمي في الوصول إلى الإتاحة الأكاديمية، ويهمل، كلية، الدور المالي .

وقد حدد نموذج المركز القومي للإحصاء التربوي الأمريكي (NCES) خطوات الإتاحة والدخول إلى الجامعة في التالي :

١. الطموحات .
٢. الإعداد الأكاديمي .
٣. اختبارات الدخول إلى الجامعة .
٤. طلبات الجامعة .
٥. التسجيل (القيد) .

وبعد عرض هذه النماذج ، قدم (John) نموذجه الخاص وأسماه " نموذج الإتاحة المتوازن ". ورأى في هذا النموذج أن الطبيعة المزدوجة للإتاحة ينبغي أن تؤخذ في الحسبان من خلال الجهود في توضيح الآثار النسبية لكل من التمويل والإعداد الأكاديمي. وهنا لا بد من التركيز على نمطين للإتاحة عند (John) هما :

أولا : النمط المالي للإتاحة: الذي يعني القدرة على تقديم التحاق أو تسجيل مبدئي ومستمر يمكن أن يتأثر بالإعانات المالية الحكومية والمؤسسية، ونفقات الجامعة، ودخل الأسرة ومدخراتها. والنمط المالي للإتاحة في " نموذج الإتاحة المتوازن " يؤكد أن الرسوم الجامعية والمعونة المالية مؤثران في قرارات التسجيل في الجامعة، وهو ما يتفق مع التعريف الجديد للإتاحة المالية. وينسجم " نموذج الإتاحة المتوازن " مع البحوث الأكثر حداثة حول الدور المالي، ويشدد بصفة محددة على الارتباط بين كل من تمويل الأسرة والإعانة المالية من ناحية والتسجيل في الجامعة من ناحية أخرى على النحو التالي :

١. دخل الأسرة يؤثر على اهتمامها بنفقات الجامعة وعلى قدرتها على الدفع .
٢. اهتمامات الأسرة حول التمويل بما فيها اهتماماتها حوا نفقاتها على المنح التي يتلقاها الطالب تؤثر على خطط الجامعة .
٣. اهتمامات الأسرة وخطط الطالب للتعليم الجامعي وتوقعاته يمكن أن تؤثر على تلقي المقررات في التعليم الثانوي (الإعداد الأكاديمي) .

٤. تصورات الأسرة للمشكلات المالية يمكن أن تؤثر على قرارات الطالب في التقدم إلى الجامعة وتلقي اختبارات الدخول . وقد يتمكن الطلبة الذين أُعدوا للجامعة من التقدم إليها إذا فكروا أنهم لا يقدرون على تحمل البقاء فيها .

٥. يمكن أن تؤثر النفقات التربوية بعد حصول الطالب على المنحة على قرار التسجيل في الجامعة بعد التقدم بطلب التسجيل وتلقي العرض الايجابي بالمساعدة .

٦. يمكن أن تؤثر تصورات الأسرة للمشكلات المالية والضغوط المالية على الطالب في أثناء دراسته الجامعية وعلى استمراره فيها إلى التخرج .

ثانيا: النمط الأكاديمي للإتاحة: الذي يتواكب أو يتوازى من الناحية التصورية مع معايير (NCES) المستخدم لتحديد التأهيل، ذلك أن نموذج (NCES) يتكامل مع منطق " نموذج الإتاحة المتوازن ". وتبدو مظاهر الاتفاق بين كل من نموذج (NCES) و " نموذج الإتاحة المتوازن " في أن التمويل الأسري، واهتمام الأسرة مؤثر في الإعداد الأكاديمي لدى النموذجين على النحو التالي :

١. تؤثر خلفية الأسرة ودخلها في توقعات الطالب وخططه .

٢. تؤثر توقعات الطالب وخططه في المسار المتخذ من قبل الطالب في التعليم الثانوي .

٣. يؤثر تلقي المقررات الإعدادية الخاصة بالجامعة في التعليم الثانوي على الاختبارات التي يتلقاها الطالب قبل دخوله الجامعة وعلى طلبه الالتحاق بها .

٤. يؤثر التخطيط لدخول الجامعة والمقررات الإعدادية في التعليم الثانوي والتقدم بطلب الالتحاق في الجامعة على التسجيل أو الالتحاق بالجامعة والمسار فيها .

ويقدم الشكل(١) شرحا وافيا لنموذج الإتاحة المتوازن، إذ توضح المساحة المضللة من الشكل النموذج المنطقي المستخدم في التحليل .

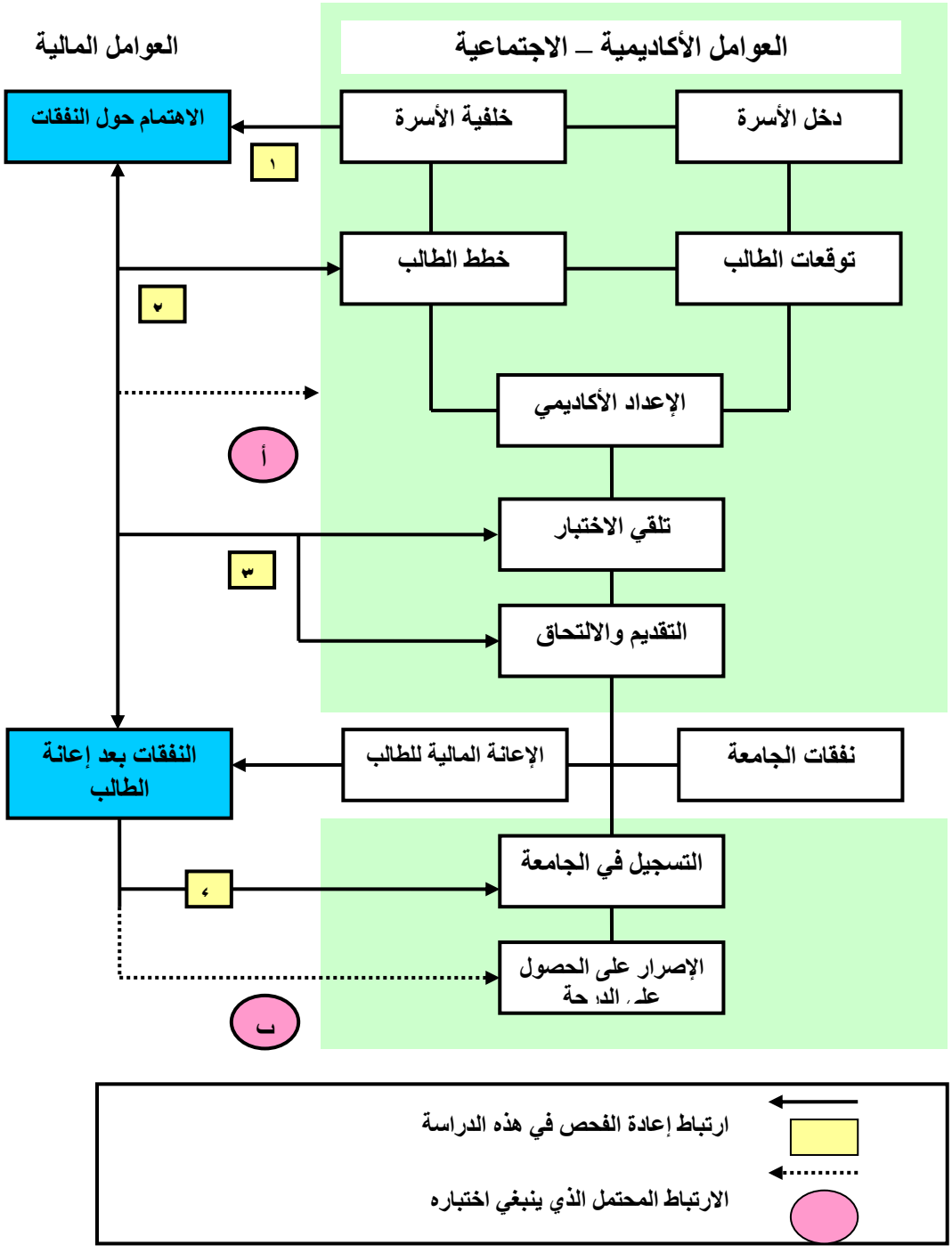

شكل (١) يوضح نموذج الإتاحة المتوازن

وهكذا ، يقدم " نموذج الإتاحة المتوازن " طريقة أكثر تكاملا لرؤية أثر السياسات على كل من الإتاحة الأكاديمية والإتاحة المالية . وتبدو هذه الطريقة في تصور الدور المالي أكثر اتساقا مع البحث الاقتصادي في رأس المال البشري الذي يظهر أن الطلبة يعتبرون مداخيلهم أو أرباحهم وديونهم المحتملة ومداخيلهم المتروكة حينما يتخذون قراراتهم التربوية .

استراتيجيات مقترحة لمواجهة الفجوة بين التعليمين الثانوي والجامعي

في الجزء الأخير من هذا البحث وبعد استعراض مفهومي كل من التعليمين الثانوي والجامعي ومشكلاتهما وقضايا الفجوة بينهما، تأتي الحاجة إلى تجسير الفجوة ومواجهتها وذلك من خلال مجموعة من الاستراتيجيات المستنبطة مما سبق من مناقشات في أجزاء البحث السابقة. وهذه الاستراتيجيات مؤطرة بمجموعة من المنطلقات الإستراتيجية التي تسبقها ومترافقة مع مجموعة من المضامين والآليات التي تعمل على تحقيقها في الواقع .

أولا : المنطلقات الإستراتيجية

١. النظام التعليمي جزء لا يتجزأ من منظومية مجتمعية أكبر .
٢. النظام التعليمي كل لا يتجزأ إلى مراحل وأنواع ومستويات إلا لمقتضيات معرفية أو تنظيمية وحسب .
٣. التعليمان الثانوي والجامعي متكاملان بالتجاور والسيرورة والغاية .
٤. النظرة الإستراتيجية، ذات طبيعة كلية وشاملة على الدوام .
٥. التعليم في كل مستوياته ومراحله وأنواعه وفروعه حق للجميع ، ابتداء .
٦. مضامين وإجراءات الإستراتيجية مقاربة في إطار الإصلاح التربوي الشامل .
٧. مسؤولية مشتركة بين التعليم الثانوي والجامعي عن تجسير الفجوة بينهما .
٨. الأخذ في الحسبان ضرورة الاتساق والتجانس بين الاستراتيجيات المقترحة، هنا، وجميع الاستراتيجيات الرسمية المعتمدة .

ثانيا: الاستراتيجيات ومضامينها وآلياتها:

م	المجال الاستراتيجي	الإستراتيجية	مضامين وآليات التنفيذ
١	استراتيجيات بنيوية –تنظيمية	١. التخطيط لصيغة تعليمية مرنة من خلال:	• مؤالفة جذع ثقافي مشترك . • مكاملة بين الأكاديمي والتقني . • مناوبة بين التعليم والعمل . • ربط بما سبق ويلي من المراحل . • توحيد الإطار وتنويع في المحتوى . • تكافؤ وعدالة في الفرص للجميع .
		٢. زيادة الاهتمام بالبنية التحتية بما يكفل :	• توفير المباني لزيادة الاستيعاب . • توفير مبان خاصة بالبنات وذوي الاحتياجات الخاصة. • إنشاء مجمعات ذات طاقة استيعابية عالية. • توفير التجهيزات اللازمة لتطوير العملية التعليمية. • توفير المرافق المتعددة الأغراض .
		٣. بناء نموذج شخصية الإنسان الصالح من خلال:	• **الاستيعاب لمتطلبات التحولات المعاصرة في:** ▪ الواقع المحلي . ▪ عالم المال والاقتصاد . ▪ عالم التدويل والعولمة . ▪ عالم العلم والمعرفة . ▪ عالم المعلوماتية . ▪ عالم العلاقات الاجتماعية المتسارعة في التغير. • **الإيمان بأن العلم :** ▪ غير كامل ولن يكتمل أبدا . ▪ مورد متجدد لا ينضب . أساس للتنمية والتقدم . • **الإتقان لمهارات :** ▪ التعلم الذاتي . ▪ التعلم مدى الحياة .

			▪ التفكير العلمي . ▪ التفكير الناقد . ▪ التكيف مع التغير . ▪ إصدار القرار. ▪ السلوك الابتكاري . ▪ تنظيم البيانات . ▪ التعامل مع المعلومات والمعرفة المتطورة (المعرفة الحاسوبية). ▪ استيعاب القراءة والكتابة(باللغة العربية ولغة أجنبية واحدة على الأقل). ▪ الاتصال والتعبير الفعال . ▪ القراءة الأكاديمية . ▪ القراءة للفراغ . ▪ التحضير والعرض . ▪ العمل مع فريق . • **التوجيه الذاتي بالاتجاهات والقيم العلمية الداعية إلى :** ▪ الرغبة في المعرفة والفهم . ▪ التساؤل عن كل شيء . ▪ الرغبة في الإثبات والتحقق . ▪ احترام المنطق والتفكير العلمي .

م	المجال الاستراتيجي	الإستراتيجية	مضامين وآليات التنفيذ
٢	استراتيجيات أكاديمية – تربوية	١. تقوية الروابط بين الجامعة والمدرسة بـ :	▪ الإعداد للبرامج التكميلية للمعلمين . ▪ المساهمة في إيجاد الفرص للنشاطات اللاصفية للطلبة . ▪ المساعدة في تقديم برامج إرشادية ملائمة .
		٢. إنشاء شبكات(جماعات ممارسة) أكاديمية للمساعدة في :	▪ تأسيس وإدارة جماعات ممارسة بين المعلمين . ▪ تأسيس وإدارة جماعات ممارسة بين الطلبة. ▪ تأسيس وإدارة جماعات ممارسة بين المعلمين والطلبة . ▪ إقامة علاقات بين جماعات الممارسة في الأقسام الأكاديمية والبحثية وجماعات الممارسة في المدرسة .
		٣. إقامة الروابط بين المدارس وسوق العمل والجامعات من خلال :	▪ التنسيق بين المدرسة وسوق العمل . ▪ نقل خبرة التنسيق بين الجامعة وسوق العمل إلى التنسيق بين المدرسة وسوق العمل . ▪ جعل الطالب في المدرسة محورا أساسيا في عملية التنسيق ▪ إتاحة الفرصة للطالب في الإفادة من إمكانات الجامعة في التعلم ومن إمكانات سوق العمل في التعلم والعمل .
		٤. تقديم برامج تربوية تعويضية وبرامج إعدادية (تحضيرية – تمهيدية) تمكن من التغلب على صعوبات الالتحاق بالجامعة والاستمرار فيها بالاعتماد على:	▪ أسس فلسفية من قبيل: ▪ ما وراء المعرفة(تنمية عملية الوعي الذاتي لكيفية التعلم وتنظيم المواد التعليمية الجديدة). ▪ التعلم المركز(المساعدة في الوصول إلى الفهم الكامل للمادة العلمية وكيفية تذكرها جيدا). ▪ التعلم التعاوني(استخدام مدخل تتعاون فيه مجموعة من الطلبة للوصول إلى أغراضهم الأكاديمية). ▪ المقاربة المستمرة(التركيز على التعلم والتعليم في مراحل مختلفة لأداء مهام معرفية محددة) .

			▪ التفكير الناقد الإبداعي(الذي يتأمل ما وراء المعرفة. ويستخدم المعلومات السابقة ومهارات الاتصال في حل المشكلات واتخاذ القرارات) ▪ توزيع الفرص الأكاديمية على الطلبة . ▪ تحديد المقررات بحسب احتياج الطلبة . ▪ تزويد الطلبة بالمعلومات الكافية عن المقررات التي يمكنهم الالتحاق بها .
٢	استراتيجيات أكاديمية – تربوية	٥. حث الجمعيات الأكاديمية الجامعية على :	▪ تنويع العلوم المقدمة للطلبة في برامج الإعداد . ▪ تسييق العلوم وجعلها ملائمة لاحتياجات الطلبة. ▪ تنمية موارد تدريس وتعلم جديدة .
		٦. استثمار التدفق العكسي للخبرات والمعلومات عن الحياة المدرسية السابقة للطلبة المتواجدين في الجامعة لصالح المدرسة من خلال :	▪ التعرف على الطلبة المتميزين . ▪ التعرف على طبيعة المعلومات التي يمتلكونها عن حياتهم المدرسية السابقة. ▪ تنظيم الخبرات والمعلومات الخاصة بالحياة المدرسية السابقة للطلبة . ▪ حث الطلبة على تقديم خبراتهم ومعلوماتهم عن الحياة المدرسية السابقة إلى المدرسة.
		٧. الإسهام في برامج الإعداد والتنمية المهنية للمعلمين من خلال :	▪ إطالة مدة الإعداد لزيادة البعد الأكاديمي . ▪ إعطاء المعلمين مناهج جيدة التصميم تفيدهم في حياتهم المهنية. ▪ تشجيع المعلمين على العمل معا لمواكبة متطلبات التنمية المهنية . ▪ تزويد المعلمين بإعداد وتدريب يمكنهم من مسايرة التطورات العلمية والتربوية .
		٨. المساعدة في التهيئة النوعية للطلبة لدخول الجامعة من خلال:	▪ بناء مقاييس كشف القدرات والميول والاتجاهات تجاه الجامعة . ▪ تطبيق مقاييس كشف القدرات والميول والاتجاهات تجاه الجامعة .

م	المجال الاستراتيجي	الإستراتيجية	مضامين وآليات التنفيذ
٢	استراتيجيات أكاديمية – تربوية	٩. الانطلاق من مبدأ المؤالفة المعرفية في المقررات الأكاديمية والتكنولوجية :	▪ مؤالفة التخصصات معرفيا . ▪ مؤالفة بين مقررين دراسيين أو أكثر . ▪ مؤالفة النظري والعملي.
		١٠. توسيع أفق التوقعات من المقررات الجامعية باعتماد:	▪ متطلبات دراسية رفيعة المستوى تثير التوقعات العالية . ▪ التدريب على الطرق البحثية المنتجة للمعرفة
		١١. تسييق العلم تاريخيا واجتماعيا من خلال :	▪ توضيح مسار العلم من الماضي إلى المستقبل . ▪ إبراز الدور التقدمي للعلم في الحياة الإنسانية . ▪ ربط منجزات العلم بالواقع المحلي .
		١٢. إعطاء المعلم دوره الطبيعي في:	▪ مواكبة التطورات واستخدام الموارد التدريسية الجديدة . ▪ ترقية المبادأة والمرونة والإبداع . ▪ التحفيز نحو الابتكار والتميز . ▪ تحقيق المنشود من العمل التربوي .
		١٣. التهيئة للالتحاق بالجامعة والاستمرار فيها من خلال :	▪ تحقيق التواكب بين مناهج المدرسة ومتطلبات التخرج منها مع متطلبات الالتحاق بالجامعة ▪ تصميم المناهج ذات القدرة التنبؤية العالية بإمكانية التسجيل في الجامعة والنجاح منها ▪ توجيه الطلبة للتخصصات الملائمة لهم في الجامعة .
		١٤. تطوير المناهج بما يحقق النموذج المطلوب للمتخرج في:	▪ تحقيق الشخصية المتكاملة . ▪ التوافق مع الاتجاهات العالمية المعاصرة . ▪ استيعاب المعارف والمهارات والقيم العلمية .
		١٥. تطوير نظم التقويم والاختبارات من خلال:	▪ الأخذ بنظام التقويم الشامل، المستمر، المتراكم، المتنوع ، متعدد الجوانب . ▪ التركيز على الاختبارات ذات الطبيعة التشخيصية لتمكين الآباء والمعلمين والطلبة من التعرف على ما هو ضروري لتحسين الإعداد للجامعة .

م	المجال الاستراتيجي	الإستراتيجية	مضامين وآليات التنفيذ
٢	استراتيجيات أكاديمية – تربوية	١٦. الاهتمام باختبارات التوضيع أو التصنيف Placement Tests من خلال :	▪ فحص العلاقة بين محتوى الاختبارات ومعايير تقويم التخرج من الثانوية العامة لتحديد ما إذا كانت الحاجة داعية إلى مزيد من التوافق . ▪ مراجعة الاختبارات وتنقيحها من حيث ثباتها وصدقها وصحتها . ▪ إشهار وإشاعة محتوى الاختبارات ومعايير إجرائها بما يجعلها عامة وميسورة في الحصول عليها .
		١٧. تطوير نظم القبول في ضوء :	▪ المعرفة والقدرات التي يكتسبها الطالب في التعليم الثانوي . ▪ المهارات والقدرات غير الأكاديمية . ▪ الميول والاستعدادات والطموحات الفردية .
		١٨. توفير برامج كافية للتوجيه والإرشاد التربوي مهمتها :	▪ جمع البيانات عن الطلبة . ▪ التعرف على الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للطلبة . ▪ التعرف على استعدادات الطلبة وميولهم وقدراتهم واتجاهاتهم . ▪ الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة .
		١٩. التخطيط للاستعداد المبكر لمساعدة جميع الطلبة على الالتحاق بالجامعة بغض النظر عن توقعاتهم التربوية وأدائهم الأكاديمي بما يتضمن:	▪ متطلبات الالتحاق بالجامعة . ▪ خطوات الالتحاق بالجامعة . ▪ متطلبات التخرج من الثانوية . ▪ تقنين تقويم الطلبة وكيفية استخدام النتائج. ▪ الأنشطة اللاصفية المحتملة .

م	المجال الاستراتيجي	الإستراتيجية	مضامين وآليات التنفيذ
٣	استراتيجيات اجتماعية - مالية	١.تطوير خطة مع الأسر لمواجهة التكاليف للدراسة الجامعية من خلال :	▪ حساب التكاليف الثابتة والمتغيرة . ▪ استكشاف المنح المحتملة سواء كانت داخلية أو خارجية . ▪ استخدام مصادر متنوعة من المعلومات المساعدة على الإعلام بمدى تقدم الطلبة في الاستعداد للجامعة .
		٢. العمل مع الأسر على :	▪ توضيح تأثير الاهتمام بالمنهج على الطلبة تربويا ومهنيا وعلى خيارات الدخل مستقبلا .
		٣. تبني برنامج متكامل للشراكة المجتمعية الداعمة لتعليم الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا من ذوي الدخل المحدود والمهمشين وذوي الاحتياجات الخاصة ، وبنات الريف ، يضم كلا من مجالس الآباء والأمهات، والجمعيات الخيرية ومؤسسات المجتمع المدني، والمجالس المحلية، والقطاع الخاص ويعمل على:	▪ بناء المدارس بعامه والمدارس الخاصة بالبنات وذوي الاحتياجات الخاصة . ▪ تقديم المنح الدراسية في جميع المستويات . ▪ تقديم الرسوم والمستلزمات المدرسية . ▪ تقديم وسائل المواصلات . ▪ دعم الأنشطة . ▪ تقديم الرعاية الصحية . ▪ تقديم الحوافز التشجيعية .

الخاتمة

بعد عرضه لإطاره العام، عرض البحث الحالي لمفهوم التعليم الثانوي بعامة استنادا إلى أدبيات هذا النوع من التعليم ، كما عرض لمفهوم التعليم الثانوي في اليمن استنادا إلى القانون العام للتربية والتعليم الصادر عام ١٩٩٢. وبعد هذا العرض جاءت مشكلات التعليم الثانوي في اليمن في محاور محددة مثل : المبنى ، والمناهج ، والمعلم ، علاوة على مشكلات عامة كثيرة يعاني منها هذا التعليم .

وبالمثل، فقد كان العرض لمفهوم التعليم الجامعي بعامة من خلال أدبيات متنوعة ، والتعليم الجامعي في اليمن كما وردت وظائفه وأهدافه في قانون الجامعات اليمنية لسنة ١٩٩٥. وفيما يتصل بمشكلات التعليم الجامعي في اليمن اتخذ البحث من إطار وظائف

التعليم الجامعي مدخلا لعرض مشكلات هذا التعليم ، فعرض لمشكلات وظيفة التدريس، ووظيفة البحث العلمي ، ووظيفة خدمة المجتمع ، علاوة على مشكلات أخرى تتواجد هنا أو هناك في كيان التعليم الجامعي اليمني .

وبعد العرض المتوالي لكل من مفهوم التعليم الثانوي اليمني ومشكلاته ثم عرض مفهوم التعليم الجامعي اليمني ومشكلاته، كان على البحث أن يعرض لأهم القضايا النظرية والتطبيقية المتعلقة بتجسير الفجوة بين التعليمين الثانوي والجامعي . وفي هذا المجال، عرض لأهم العوامل المؤثرة في الالتحاق بالتعليم الجامعي والاستمرار والنجاح فيه وقد جاء العرض لوجهات نظر متعددة تجتمع على بعض العوامل وتفترق في عوامل أخرى. ولعل أنضج وجهات النظر هذه هي تلك التي تبنت " نموذج الإتاحة المتوازن " بحسبانه الطريقة الأكثر تكاملا لرؤية أثر السياسات على كل من الإتاحة الأكاديمية والإتاحة المالية لمتخرجي التعليم الثانوي المنخرطين في التعليم الجامعي .

وعند هذا الحد من مسار البحث كان الظرف مواتيا لظهور الاستراتيجيات المقترحة المستنبطة من كل ما سبق في البحث لتجسير الفجوة بين التعليمين الثانوي والجامعي في الواقع اليمني . وقبل استعراض الاستراتيجيات في مجالاتها العامة وبمضامينها وآليات تنفيذها أطرت جميع هذه الاستراتيجيات بإطار استراتيجي تمثل في مجموعة من المنطلقات الشارطة لمشروط العمل بالاستراتيجيات ، بمعنى أنه من غير الممكن إعمال الاستراتيجيات في الواقع ما لم تراع تلك الشروط .

المراجع:

أولا : المراجع العربية:

١. الأغبري، بدر سعيد علي (٢٠٠٤). إصلاح التعليم وتطويره في اليمن ، الطبعة الأولى، دار الشوكاني: صنعاء .

٢. الأنصاري ، فريد (٢٠٠٢). أبجديات البحث في العلوم الشرعية ، دار الكلمة : المنصورة.

٣. أنطونيو، ماركو وداياز ،رودريجوز (١٩٩٨) . أهمية التعليم العالي في عالم متغير ، مستقبليات ، مكتب التربية الدولي : جنيف .

٤. بدوي، أحمد(١٩٨٠). معجم مصطلحات التربية والتعليم، دار الفكر العربي: القاهرة .

٥. البنك الدولي(٢٠٠٣) . بناء مجتمعات المعرفة : التحديات الجديدة التي تواجه التعليم العالي ، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط : القاهرة .

٦. جاد ، كامل حامد (١٩٩٨) . قراءة تاريخية في نشأة التعليم الثانوي وتطوره ، مجلة التربية والتعليم ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية : القاهرة .

٧. الحاج ، أحمد علي (٢٠٠٠). الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعات اليمنية واستراتيجيات تطويرها، مجلة البحوث والدراسات التربوية، العدد (١٥)، مركز البحوث والتطوير التربوي : صنعاء .

٨. دار التقدم (١٩٨٦). المعجم الفلسفي المختصر، ترجمة: توفيق سلوم ، موسكو .

٩. الدبوس، جواهر محمد (٢٠٠٣) . القاموس التربوي ، مجلس النشر العلمي : جامعة الكويت .

١٠. ديلور، جاك (١٩٩٩) . التعلم ذلك الكنز المكنون ، مركز مطبوعات اليونسكو : القاهرة.

١١. الشامي، عبد الله محمد (٢٠٠٦). تصور مقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، الثوابت، العدد(٤٤)، صنعاء .

١٢. الشرعي ، بلقيس غالب (٢٠٠٢) . أزمة التعليم العالي في اليمن وتحديات الواقع ، مجلة البحوث والدراسات التربوية ، العدد (١٧) ، السنة (٨) ، مركز البحوث والتطوير التربوي : صنعاء .

١٣. الصوفي ، محمد عبد الله والسياني، حمود محمد (٢٠٠٣). نحو رؤية إستراتيجية للتعليم الثانوي ، الثوابت : صنعاء.

١٤. عاشور، سعيد عبد الفتاح (١٩٨٦) . أوربا العصور الوسطى : الجزء الثاني ، الطبعة العاشرة ، مكتبة الانجلو المصرية : القاهرة .

١٥. عبد الموجود، عزة (١٩٩٧). تنويع التعليم الثانوي في دول الخليج ترف أم ضرورة، مستقبل التربية العربية، العددان(١١ ، ١٢)، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية .

١٦. العبيدي، سيلان جبران (٢٠٠٤) . تفعيل دور الجامعات اليمنية في تحقيق الأهداف النوعية ، مجلة بحوث جامعة تعز ، العدد (٥) ، جامعة تعز .

١٧. العقاد، عباس محمود (د . ت) . دراسات في المذاهب الأدبية والاجتماعية ، مكتبة غريب: القاهرة .

١٨. فرجاني، نادر(٢٠٠١). مساهمة التعليم العالي في التنمية في البلاد العربية ، التربية المعاصرة، العدد (٥٨ ، ٥٩) ، السنة (١٨) : القاهرة .

١٩. فيسوري، هيب (١٩٩٨) . أهمية التعليم العالي في عالم متغير ، مستقبليات ، مكتب التربية الدولي : جنيف .

٢٠. قمبر، محمود (٢٠٠١) . أهداف التربية العربية : دراسة نقدية تحليلية مقارنة ، دار الثقافة : الدوحة .

٢١. الكبيسي ، عبد الله جمعه وقمبر ، محمود مصطفى (٢٠٠١) . دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية للمجتمع ، دار الثقافة : الدوحة .

٢٢. المؤتمر العالمي للتعليم العالي (٥ – ٩ تشرين أكتوبر ، ١٩٩٨) : باريس .
٢٣. المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي وسياسات القبول بالتعليم العالي (١٠ – ١٢ مايو ، ٢٠٠٨) : القاهرة .
٢٤. المجلس الأعلى لتخطيط التعليم (٢٠٠٥). مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية ، صنعاء.
٢٥. ـــــــــــ (٢٠٠٦) . مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية ، صنعاء.
٢٦. ـــــــــــ (٢٠٠٧) . مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية ، صنعاء.
٢٧. ـــــــــــ (٢٠٠٨) . مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية ، صنعاء .
٢٨. محمد ، فيصل محمد علي (٢٠٠٤) . *"نموذج مقترح لتمويل التعليم الجامعي الحكومي في الجمهورية اليمنية "* ، رسالة دكتوراه غير منشوره ، كلية التربية – جامعة أسيوط : جمهورية مصر العربية .
٢٩. المخلافي ، محمد سرحان خالد (١٩٩٧). محددات – مؤشرات فعالية الأداء الجامعي مع تحديد واقع أداء الجامعات اليمنية على ضوء ذلك. شؤون العصر. العدد (٢). المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية .
٣٠. المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية (٢٠٠١) . التقرير الاستراتيجي اليمني ، صنعاء .
٣١. ـــــــــــ (٢٠٠٣) . التقرير الاستراتيجي اليمني ، صنعاء .
٣٢. ـــــــــــ (٢٠٠٤) . التقرير الاستراتيجي اليمني ، صنعاء.
٣٣. هاسكنز ، ش . هـ . (١٩٨٤) . نشأة الجامعات ، ترجمة : جوزيف نسيم يوسف ، مؤسسة شباب الجامعة : الإسكندرية .
٣٤. وزارة التربية والتعليم ، القانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٢ م بشأن القانون العام للتربية والتعليم في الجمهورية اليمنية .
٣٥. وزارة التربية والتعليم ، المعرفة ، الأعداد : ١٢٧ ، ١٥٤ ، ١٧٠ ، الرياض .
٣٦. وزارة الشؤون القانونية (٢٠٠٧) . قرار جمهوري بالقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٩٥ بشأن الجامعات اليمنية ، وتعديلات هذا القانون ، صنعاء .
٣٧. وزارة الشؤون القانونية ، قانون الجامعات اليمنية لسنة ١٩٩٥ .
٣٨. يوسف ، جوزيف نسيم (١٩٨٤) . نشأة الجامعات في العصور الوسطى ، مؤسسة شباب الجامعة : الإسكندرية .
٣٩. اليونسكو (١٩٩٨). الإعلان العالمي بشأن التعليم العالي للقرن الحادي والعشرين.
٤٠. ـــــ (٢٠٠٩).انجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحديات (١٩٩٨ – ٢٠٠٩) التقرير الإقليمي : القاهرة .

ثانيا : المراجع الأجنبية:

١. Al Barwani , Thuwayba Ahmed (n.d) . Bridging the Gap between Secondary Education , Higher Education , and the World of Work . Sultanate of Oman .

٢. European Molecular Biology Organization , (٢٠٠٦) . From School to University a report on the Transition from Secondary School Biology Education to University in Europe .

٣. Gilbert , W. Sakiestewa (٢٠٠٠) . Bridging the Gap between High School and College . Journal of American Indian Education . Vol . ٣٩ No . ٣ .

٤. Jackson , Aaron P . & Smith , Steven A . (٢٠٠١) . Postsecondary Transitions among Navajo Indians . Journal of American Indian Education . Vol . ٤٠ No . ٢ .

٥. John , Edward (٢٠٠٢) . The Access Challenge : Rethinking the Causes of the New Inequality . Indian University .

٦. Kirst , Michael & Venezia , Andrea (٢٠٠١) . Bridging the Great Divide Between Secondary Schools and Postsecondary Education . Phi Deleta Kappan , Vol . ٨٣ , No . ١ , September.

٧. Koutsouris , Alex (n.d) . Quality and Evaluation in Higher Education : A Critical Assessment , University of Athens .

٨. Malkova , Z. A. & Vulfson , B. L . (١٩٨٧) . The Secondary Education in the World Today . IBE Unesco .

٩. Martinez , Monica & Klopott , Shayna (٢٠٠٥) . The Link between High School Reform and College Access and Success for Low – Income and Minority Youth . Columbai University .

١٠. Mckiernan ,Holiday Hart (٢٠٠٦). Understanding Access to Higher Education . Indiana . USA .

١١. Roderick , Gordon & Stephens ,Michael (١٩٧٩) . Higher Education for All ? The Falmer Press : England .

١٢. Rowntree , Derek (١٩٨١). A Dictionary of Education . Harper Reference : London .

١٣. Rushkliiffe Borough Council (٢٠٠٥) . How Tow – Policies , Strategies – Plans and Procedures – What's The Difference ? Rushkliiffe .

١٤. Samford ,Nevitt (١٩٦٩).The Contribution of Higher Education to the Life of Society : In Niblett ,W. R . (ed) (١٩٦٩)Higher

Education: Demand and Response . Tavistock Publications : London .

١٥. The World Bank (٢٠٠٨) . Transitions in Secondary Education in Sub – Saharan Africa: Equity and Efficiency Issues . Washington , D.C.

١٦. Unesco (١٩٧٩). International Conference on Education . Recommendations ١٩٣٤ – ١٩٧٧ .

١٧. Unesco (١٩٨٦) . International Conference on Education ٤٠th Sesion Recommendation No . ٧٥ , Geneva .

١٨. Unesco (١٩٩٥) . Policy Paper for Change and Development in Higher Education . Paris , ٥٤ P. (ED-٩٤ / WS / ٣٠ .) .

١٩. …q=define٪٣A+secondary+education&aq=٠&oq=secondary+education&aqi=١١g١٠.